تعقيم المجلس عقب الجلسة (تصوير: صالح محمد)

رئيس المجلس ثمن دور الحكومة في نجاح الجلسة التاريخية

و«المرافعات» و«التأمينات» و«التوثيق»

الحريص: الحكومة حريصة على التعاون في إقرار التشريعات المهمة بناء على التوجيهات السامية

نثمن ونقدر لرئيس ونواب مجلس الأمة تعاونهم في إقرار قوانين تصب في صالح المواطن وحقوقه

الشيتان: تخفيض نسبة الخصم لصافي المعاش التقاعدي إلى 15 بالمئة لتيسير حياة المتقاعدين

العقيل: من الضروري احتواء القطاع الخاص للكويتيين وقريباً ستكون هناك مشاريع لدعم الاقتصاد

الوزيرة العقيل خلال مداختها

إحلال مجموعة كبيرة من الوظائف ودعم العمالة للشرائح التي تعمل في الأمور التنفيذية وغيرها

التنسيق مع دول الخليج لمنح شهادة للعامل تحدد مهنته وتتيح له التنقل بين دول مجلس التعاون

الحربي: تم إدراج المناطق الجديدة في خطة وزارة التربية وسوف يتم ترميم المدارس وإنشاء جديدة

واحد من إجمالي الحضور 51 عضوًا.

تعديلات المرافعات المدنية «مخاصمة القضاء»

أقر المجلس بالإجماع المداولة الثانية التقرير الثاني والثلاثين التكميلي للتقرير الحادي عشر بعد المائة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن التعديلات المقدمة على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام الرسوم بالقانون رقم «38» لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية «فيما يتعلق بمخاصمة القضاة».والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 19/02/2020م.

وقال رئيس لجنة الشؤون القانونية النائب خالد الشطي إن المجلس الأعلى للقضاء وافق على هذا القانون كما أوضح وزير العدل أن رأي الحكومة موجود ولا خلاف لدينا على القانون.

مشروع قانون التوثيق

أقر مجلس الأمة بالإجماع المداولة الثانية التقرير الثالث والثلاثين التكميلي للتقرير السابع والعشرين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن التعديل المقدم على مشروع القانون بشأن التوثيق «الذي تم إقراره بالمداولة الأولى بجلسة مجلس الأمة بتاريخ 19/02/2020».

وقال رئيس لجنة الشؤون التشريعية النائب خالد الشطي إن قانون التوثيق لم يرد إلى اللجنة أي تعديل عليه وهو قانون مهم ويفتح فرص لتوظيف الشباب الكويتي وينشط الاقتصاد في الكويت.

تعديل قانون التأمينات «الاستبدال»

أقر المجلس التقرير الرابع التكميلي للتقرير الثاني عن التعديلات المقدمة على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم «61» لسنة 1976، بشأن الاستبدال وجاءت نتيجة التصويت ٤٩ موافقون وعدم موافقه ١ وامتناع ٤.

وكان مجلس الأمة قد أقر المداولة الأولى بجلسته المعقودة بتاريخ / / .

تعديل التأمينات الاجتماعية « خفض نسب الاستقطاع»

أقر المجلس بالمداولة الثانية تعديل قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم «61» لسنة 1976، بموافقة ٥٣ عضوًا وعدم موافقة ١ من إجمالي الحضور 54 عضوًا، وكان المجلس قد وافق على المداولة الأولى بجلسته المعقودة بتاريخ 18/02/2020.

ويهدف التعديل إلى تخفيض قيمة الاستقطاع الشهري المقرر على المعاشات المقدمة والتي كفلها القانون رقم 10 /2019 والمقدر بربع الراتب لما له من عبء مالي على المتقاعد.

ووافق المجلس على طلب الحكومة ممثلة بوزير المالية تعديل نسبة الاستقطاع من 10% إلى 15%.

ونص التعديل على أنه «يجوز لصاحب المعاش التقاعدي أن يطلب صرف ٧ أمثال من صافي للعاش التقاعدي على أن يكون السداد بواقع ١٥٪ من صافي المعاش».

وتوجه النواب بالشكر إلى رئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء والحكومة والنواب مؤكدين الحاجة لمثل هذه التشريعات التي تلامس حاجة الناس.

صندوقي المتعثرين ودعم الأسرة

وافق المجلس بالمداولتين الأولى والثانية على التقرير الثالث للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع قانون بتأجيل تحصيل الأقساط المستحقة على عملاء صندوقي المتعثرين ودعم الأسرة.

وجاءت نتيجة تصويت المداولة الأولى بموافقة 53 عضوًا من إجمالي الحضور 53 ، وجاءت نتيجة تصويت المداولة الثانية بموافقة51 من إجمالي الحضور 51 عضوًا.

تعديل قانون المرافعات «الإعلان الإلكتروني»

وافق مجلس الأمة في المداولتين الأولى والثانية على التقرير الخامس والثلاثين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم «38» لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية « فيما يتعلق بالإعلان الإلكتروني».

ويهدف القانون إلى جواز رفع صحيفة الدعوى أو الطعن في الأحكام عن طريق البريد أو النظام الإلكتروني باستخدام التوقيع الإلكتروني المعتمد.

وجاءت نتيجة التصويت في المداولة الأولى بموافقة 53 عضوًا من إجمالي الحضور 47 عضوًا، فيما جاءت نتيجة التصويت بالمداولة الثانية بإجماع الحضور 49 عضوًا.

وكشف وزير العدل فهد العفاسي أن تطبيق الإعلان الإلكتروني سيتم على مراحل تبدأ بالجهات الحكومية والشركات ثم الأفراد، مشيرًا إلى بدء التطبيق الفعلي على الحكومة والشركات بوجود 3000 شركة يتم إعلانها إلكترونيًا.

وأضاف أن هذا المشروع يحقق هدفا كبيرًا ويجعل التقاضي الإلكتروني هو الأصل ويضم التقاضي عن بعد ويحقق نقلة نوعية في هذا المجال.

على صعيد متصل أشاد عدد من نواب مجلس الأمة أمس بتعاون السلطتين خلال الجلسة والتي أفرزت إقرار تشريعات مهمة، متمنين جهود رئيسا السلطتين في إحداث توافق وتقريب لوجهات النظر بين الحكومة والنواب.

واعتبر النواب في تصريحات متفرقة ان حزمة القوانين التي اقرها مجلس الأمة أمس أفرحت كل الشعب ، واعدين بإقرار المزيد من القوانين التي تصب في صالح المواطنين.

من جهته أشاد مراقب مجلس الأمة النائب نايف المرداس بتعاون الحكومة والمجلس و اقرار القوانين التي تمس المواطنين بشكل كبير.

وأضاف المرداس أن الجلسة شهدت إنجاز كبير بالنسبة للمجلس وذلك بعد إقرار مجموعه من القوانين وتعديل قانوني التأمينات الاجتماعية مباركا لفئه للتقاعدين تخفيض قسط القرض الحسن الى ١٥٪.

وقال المرداس انه تقدم بتعديل نظام الاستبدال حتى يكون متوافقا مع احكام الشريعة الاسلامية وأنه امتنع عن التصويت حتى يذكر وزير المالية بتعهده في استجوابه امس بإنشاء كيان اسلامي يوافق احكام الشريعة حتى يتيح الاستفادة لقدر اكبر من المتقاعدين الذين امتنعوا في السابق من اخذ قروض.

وأوضح ان القانون سيستفيد منه عدد كبير من المتقاعدين من خلال عملية المقاصة متمنيا ان يستمر هذا التعاون ما بين المجلس والحكومة نتيجة تصويتهم على مجموعه من القوانين التي تفيد المجتمع بشكل عام.

من ناحية أخرى قال المرداس ان جلسة أمس تعتبر عرس ديمقراطي من ناحية الطرح الراقي من قبل طرفي الاستجوابين الذي تكلل في النهاية الى تجديد الثقة بالوزيرين.

وبدوره بارك رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب خالد الشطي للشعب الكويتي على اصدار مجموعة من القوانين المهمة والتشريعات في جلسة الأمس والتي تهدف الى الصالح العام وتعميق نزاهة القضاء الكويتي وتسيير أمور الناس بالعدالة الناجزة.

وقال الشطي في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن جلسة الأمس شهدت إقرار منظومة التشريعات المهمة منها قانون يكفل للمخاصم ان يخاصم القضاء وفق أحوال معينه وأيضا قانون التماس اعاده النظر حيث انه يعتبر قانون للأبرياء الذين سيستفيدون من هذا القانون.

وأضاف أن قانون التوثيق سيساهم مساهمة فعالة ومباشرة في تعزيز النشاط الاقتصادي بالكويت من خلال فتح فرص عمل جديدة للكويتيين.

واكد الشطي ان قانون الإعلان الالكتروني والترافع عن بعد يعد خطوة قانونية غير مسبوقة من خلال تصويت المجلس عليه بالإجماع، معربا عن شكره لأعضاء اللجنة التشريعية والنواب.

وأشار إلى أن اللجنة التشريعية استطاعت بخطوات ثابته وبحنكة سياسية عميقة ان تجعل هناك توافق واجماع او شبه اجماع على هذه الملفات.

وأكد الشطي أن انجاز تلك التشريعات واصدار هذه المكتسبات الوطنية الغير

السويط يلقي كلمته

احاديث ثنائية

الفارس تلوح للحضور لدى دخولها القاعة